بيع أذون خزانة بقيمة ٤,٦ مليار ريال

■ ،، صنعاء /سبأ

جرى أمس بالبنك المركزي اليمني تحليل عروض شراء أذون الخزانة للمزاد التنافسي رقم (٧٣٦) للآجال (٩١ ، ١٨٢، و ٣٦٤) يوما بقيمة إجمالية للآجال الثلاثة بلغت ٢٤ ملياراً و٦٢٠ مليون ريال.

وأوضح بيان صادر عن البنك تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منه أنه تم استيعاب قيمة المزاد المذكور، فيما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة (٢٢,٢٧٪ ، ٢٢,٢٤٪ ، ٢٢,٢٥٪) على التوالي.

وبحسب البيان سيتم فتح المظاريف للطلبات غير التنافسية غداً السبت.

وزير الأشغال يعود إلى صنعاء بعد مشاركته في دورة كبار قادة التنمية في شنغهاي

■ ،، صنعاء/ سبأ

عاد إلى صنعاء أمس زير الإشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي بعد مشاركته على رأس وفد اليمن في الدورة التدريبية المقدمة لكبار قادة التنمية والتطوير الحضري في دول آسيا التي أقيمت في مدينة شنغهاي الصينية من ١٨- ٢٤ ابريل الجاري.

وأوضح الكرشمي في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)- أن المشاركة جاءت تلبية لدعوة وزارة التجارة بجمهورية الصين والتي نظمتها أكاديمية بود ينج العليا لتأهيل القادة واشتملت على عروض من أكاديميين ومسئولين مرموقين وزيارات ميدانية لمواقع التدخلات للمشاريع الكبرى لتطوير مدينة شنغهاي.

واشار إلى أن فعاليات الدورة استعرضت عدداً من التجارب الناجحة في جمهورية الصين الصديقة في مجالات التنمية والتطوير الحضري ، نظرا لرؤى واضحة مبنية على الإصلاح والانفتاح وجهود حثيثة لوضع ومتابعة الأهداف العامة للتنمية ووضع وتنفيذ سياسات عامة واستراتيجية وخطط وبرامج تنفيذية قطاعية في كافة المجالات التنموية وتامين التنسيق فيما بينها مع السعي لتخفيف معدلات نمو عالية على مدى أكثر من ثلاثة عقود مع ضمان السلام الاجتماعي والمحافظة على القيم القومية والاعتماد على النفس والذات وابتكار تطوير طرق التنمية المناسبة لظروف الحكومة والشعب الصيني ، الأمر الذي خلق نموذجاً للتطوير والنمو والرقي الاقتصادي والذي يجدر أن يدرس بعناية ويحتذى به.

مشيرا إلى أنه تم أيضا استعراض عدد من تجارب الدول المشاركة ومن بينها اليمن من خلال عروض ذات علاقة بالتطوير الحضري في دول آسيا.

اختتام الملتقى العربي السادس للصناعات الصغيرة والمتوسطة بمشاركة اليمن

■ صنعاء/سبأ

اختتمت أمس في العاصمة التونسية فعاليات الملتقى العربي السادس للصناعات الصغيرة والمتوسطة بمشاركة وفد اليمن برئاسة نائب وزير الصناعة والتجارة محسن علي النقيب .

ناقش الملتقى الذي عقد تحت شعار " الصناعات الصغيرة والمتوسطة .. قاطرة للتشغيل والتنمية " على مدى يومين دعم وتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة العربية وأهميتها في توفير فرص العمل للشباب وردم الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل ودور القطاع الخاص في هذا الجانب.

الجوف.. تدشين عدد من مشاريع المياه

■ ،، الجوف/سبأ

دشن أمين عام المجلس المحلي لمحافظة الجوف علي محمد حميد أمس مشروع مياه منطقة السوق الجديد بمدينة الروض مديرية الخلق كما دشن مشروع شبكة المياه لمنطقة آل سلم بمديرية الغيل بتكلفة إجمالية ١٨ مليون ريال بتمويل من مؤسسة مياه الريف بالمحافظة.

إلى ذلك تفقد سير العمل في مشروع توسعة مدرسة الأمام علي بمدينة الحزم البالغة تكلفته ٥ ملايين و٣٧٠ ألف ريال بتمويل من مكتب التربية والتعليم بالمحافظة.

فيما الجمعية العمومية للغرفة التجارية الصناعية تؤكد التزامها بدفع الضرائب :

اللجنة الوزارية لحل الخلاف بين التجار ومصلحة الضرائب تدعو للافراج الفوري عن الارقام الضريبية

كتب /أحمد الطيار

■ ،، أشادت الجمعية العمومية للغرفة التجارية الصناعية بالأمانة بالتقرير الصادر عن اللجنة الوزارية المكلفة بحل الخلاف بين التجار ومصلحة الضرائب ووزارة المالية، معتبرة أن هذا التقرير يؤسس لعلاقة شراكة كاملة بين الحكومة والقطاع الخاص عند تنفيذه .

وشددت الجمعية العمومية في اجتماعها امس بصنعاء برئاسة قيادة مجلس إدارة الغرفة على أهمية تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة لتعزيز البناء التنموي لليمن، مؤكدة أن التجار ملتزمون بدفع الضريبة للدولة وفقا لما يحدده القانون وبدون أي تعسف أو ابتزاز أو مخالفة للقوانين النافذة.

وكشف تقرير اللجنة الوزارية المشكلة من قبل دولة رئيس الوزراء محمد سالم باسندوه وعضوية وزير الشؤون القانونية ووزير المغتربين ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الصادر امس الاول عن أن اللجنة استمعت إلى أقوال رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة حسن الكبوس ممثل التجار المعترضين على قرار مصلحة الضرائب ووقف الرقم الضريبي عن التجار كما التقت بالأخ رئيس مصلحة الضرائب واطلعت على وجهة نظر كل طرف حول الخلاف القائم وتبين للجنة أن الخلاف بين المصلحة والتجار نشأ على اثر إصدار رئيس المصلحة توجيهاته بحجز الارقام الضريبية لعدد من التجار ترتب عليه حجز البضائع المستوردة في ميناءي عدن والحديدة ،الامر الذي أدى إلى تفاقم الخلاف وخروج التجار بمسيرة احتجاجية والاعتصام امام مصلحة الضرائب وتدخل الجهات الأمنية لفض الاعتصام وتصعيد الموقف بالعرض على دولة رئيس الوزراء الذي وجه بتشكيل اللجنة الوزارية واتخذ مجلس الوزراء قرار بإصدارها.

وتبين للجنة أن رئيس مصلحة الضرائب يحتج على ما اتخذه من إجراءات الحجز بتهرب التجار المشمولين بالحجز عن تسديد ضريبة القيمة المضافة التي تحصلوها من المواطنين واستند في ذلك إلى إحكام قانون ضريبة المبيعات رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١م وتعديلاته بالقانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٥م والى محاضر التسوية التي أشار إليها في حديثه ويرى الأخ رئيس المصلحة أن حل المشكلة والإفراج عن الأرقام المحجوزة من جهة نظره يمكن أن يتم بتسديد التجار جزء من الضريبة تحت الحساب على أن يتم تقرير الضريبة الكاملة بعد الفحص.

في حين يعترض التجار على إجراءات المصلحة محتجين بأنها مخالفة للدستور ولقانون الضريبة العامة على المبيعات ويدعون عدم قانونية ضريبة القيمة المضافة وعدم قانونية اجراءات الحجز ويؤكدون التزامهم تنفيذ القانون وتسديد ضريبة المبيعات المحددة قانونا وقبولهم بأي عقوبات قانونية على من ثبت تهربه من التجار وطلبوا الإفراج عن الأرقام والبضائع المحتجزة لما يترتب عليه من أضرار وخسائر مباشرة وغير مباشرة .

وأكدت اللجنة أنها اطلعت على قانون الضريبة العامة على المبيعات واستعانت بخبراء قانونيين وتدارست ظروف القضية وتوصلت الى عدة نتائج مكنها أن العلاقة بين المصلحة والقطاع التجاري يسودها الإرباك وعدم الثبات في تحديد وتحصيل ضريبة المبيعات ويرجع ذلك الإرباك إلى عدم الاستقرار القانوني حيث يخضع القانون لتعديلات متكررة كما تأجل تنفيذه مع التجار وتحرير محاضر بتوافقات خارج إطار القانون فيما يتعلق بتنفيذ الضريبة على المبيعات اما ما يتعلق بضريبة القيمة المضافة فإن الوضع أكثر غموضا وإرباكا من حيث عدم وضوح النصوص القانونية في هذه الضريبة بمسماها المتداول (ضريبة القيمة المضافة)حيث لم تقف اللجنة على نص صريح بهذا الشأن بل انه ورد في قرار مجلس الوزراء رقم ٤١٠ لعام ٢٠٠٦م مايفيد إلغاء ضريبة القيمة المضافة لعدم قانونيتها ومخالفتها لأحكام المادة ١٣/ب من الدستور.

أن حماية المال العام يفرض على الجميع الحرص على تحصيل الضرائب المستحقة للخزينة العامة للدولة ويعتبر من أوجب الواجبات على المكلفين بأداء الضريبة وعلى الموظفين المكلفين بتحصيلها دون تهاون ولكن ذلك يجب أن يتم في إطار مبدأ المشروعية وفي إطار سيادة القانون ومن هذا المنطلق فإن الجنة ترى معالجة هذه القضية في ضوء نصوص وأحكام القانون من خلال جملة من الإجراءات تتضمن إصدار توجيهات فورية بالإفراج عن الأرقام الضريبية وتمكين التجار المعنيين من تخليص البضائع المحتجزة طبقا للإجراءات المحددة في قانون ضريبة المبيعات والقوانين الأخرى ذات العلاقة وتحصيل ضريبة المبيعات المحددة قانونا طبقا للإجراءات المعتادة وذلك لعدم قانونية حجز الأرقام وحجز البضائع .

وبخصوص الضريبة المتأخرة التي تطالب المصلحة التجار بتسديدها كما ذكر رئيس المصلحة عن مبيعات سابقة فلا تعلق لها البضائع المحتجزة فضلا عن عدم قانونية الحجز وعدم صلاحية رئيس المصلحة باتخاذ إجراءات الحجز بصفة عامة إلا عن طريق النيابة العامة أو المحكمة المختصة طبقا لنص المادة ٣٦ من قانون الضريبة العامة على المبيعات .

كما أن على مصلحة الضرائب مراعاة الإجراءات القانونية في تحصيل الضريبة من حيث قانونيتها ونوعها ومقدارها واتخاذ الإجراءات القانونية لضمان تحصيلها من خلال الجهات القضائية المختصة وفي مواعيدها القانونية وعدم التراخي أو الإهمال في متابعة الإجراءات القانونية أو اللجوء للتسويات التوافقية خارج إطار القانون .

وعلى مصلحة الضرائب تحصيل الضرائب المستحقة عن الفترات الماضية وفقا للأحكام المنصوص عليها في المواد ٣٧ ،و٣٦ من قانون ضريبة المبيعات والقيام باتخاذ الإجراءات التحفظية والتنفيذية القضائية المنصوص عليها في المواد المذكورة في قانون الضريبة العامة على المبيعات وقانون تحصيل الأموال العامة طبقا لما ورد بنص المادة ٣٩ من قانون الضريبة العامة على المبيعات.

■ ،، تصوير فؤاد الحرازي

تحصين ٣١٠ آلاف رأس من الماعز والأغنام في محافظتي صنعاء وذمار

الثورة /منصور شايع/سبأ

■ ،، اختتمت أمس فرق التحصين البيطرية التابعة للإدارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري بوزارة الزراعة والري حملة التحصين البيطرية ضد مرضى طاعون المجترات الصغيرة وجدري الأغنام والماعز في محافظة صنعاء.

هدفت الحملة التي نظمها على مدى ١٥ يوما وزارة الزراعة بالتعاون مع مشروع تحسين معيشة المجتمع الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تحصين أكثر من ١٦٠ ألف رأس من الماعز والأغنام ضد مرضي طاعون المجترات الصغيرة وجدري الأغنام والماعز في المحافظة.

وأوضح مدير إدارة الحملات بالإدارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري الدكتور محمد الحداد لوكالة الأنباء اليمنية أن الحملة البيطرية التي تم تنفيذها من خلال سبع فرق بيطرية استهدفت تحصين الماعز والأغنام في مديريات (أرحب، بني مطر، الحيمة الداخلية، همدان، بلاد الروس، سنحان، بني بهلول، جحانة).

وأشار الحداد إلى أهمية الحملة التي تأتي في إطار جهود وزارة الزراعة والري لتنمية الثروة الحيوانية وحمايتها من الأمراض، خاصة مرضي طاعون المجترات الصغيرة وجدري الأغنام والماعز والذي يهدد قطاعا واسعا من الثروة الحيوانية، ودورها في في إيجاد مناعة لدى الحيوان تقيه من الإصابة بمثل هذه الأمراض.

واعتبر تنفيذ مثل هذه الحملات المجانية إحدى الوسائل التي تتخذها الوزارة لتشجيع المزارعين ومربيي الثروة الحيوانية ومساعدتهم على حماية حيواناتهم، وبما من شأنه تحسين مستوى دخلهم خاصة المزارعين في المناطق الريفية.

وأشاد الدكتور الحداد بدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتمويل تنفيذ الحملات البيطرية في اليمن من خلال مشروع تحسين معيشة المجتمع والتي تستهدف شريحة واسعة من قطاع الثروة الحيوانية التي يعول عليها كثيرا في توفير الاحتياجات الغذائية لغالبية السكان في المناطق الريفية فضلا عن أهمية الثروة الحيوانية كأحد أهم روافد التنمية الاقتصادية.

كما اختتمت بمحافظة ذمار حملة التحصين البيطرية ضد طاعون المجترات الصغيرة وجدري الأغنام والماعز في المحافظة التي نفذها على مدى أسبوعين مكتب الزراعة والري بذمار بالتعاون مع الإدارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري بوزارة الزراعة والري، وبدعم من مشروع تحسين معيشة المجتمع الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

هدفت الحملة التي نفذت من خلال عشر فرق بيطرية إلى تحصين الماعز والأغنام ووقايتها من الأمراض خاصة طاعون المجترات الصغيرة وجدري الأغنام والماعز.

وأوضح مدير عام مكتب الزراعة والري بمحافظة ذمار عبد الله عامر لـ(سبأ) أن حملة التحصين البيطرية استهدفت تحصين نحو ١٥٠ ألف رأس من الماعز والأغنام في مديريات (جبل الشرق، الحداء، مغرب عنس، وصاب السافل، ضوران، وصاب العالي، عتمة، المنار، عنس، جهران).

ولفت إلى أهمية استمرار تنفيذ مثل هذه الحملات لدورها في وقاية الحيوانات من تلك الأمراض الخطيرة التي تهدد قطاعا واسعا من الثروة الحيوانية التي تعد مصدرا هاما ورئيسيا لتوفير الأمن الغذائي كما تعد مصدرا أساسيا للدخل لمعظم الأسر الريفية.

وبين عامر أن تطعيم الحيوان وتلقيحه ضد الأمراض يعطيه مناعة تساعده على مقاومة الأمراض وتحميه من الإصابة، مشيرا إلى أن الحملة رافقها جهود توعية إرشادية للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية حول أهمية التحصين وكيفية التعامل مع الحيوانات المصابة.

وأشاد بدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال مشروع تحسين معيشة المجتمع، الذي يسعى إلى خدمة وتنمية الثروة الحيوانية في اليمن ودورها في دعم برامج التنمية الزراعية بشكل عام وبما يعزز من دور القطاع الزراعي في توفير الأمن الغذا.